

مقرر
قضايا بحثية 3
الأسبوع 5

عرض الطالب / بدر عبدالله السبيعي
دكتورة القانون
الفصل الثالث



مشروع البحث المقترح

المسؤولية القانونية عن الجرائم الإلكترونية باستخدام الذكاء الاصطناعي
في النظام السعودي

المقدمة

- تهدف هذه المهمة إلى تحليل الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع: "المسؤولية القانونية عن الجرائم الإلكترونية المدعومة بالذكاء الاصطناعي في النظام السعودي"، وذلك من خلال استعراض دراسات منشورة في المملكة العربية السعودية (محليًا)، وبعض دول الخليج (إقليميًا)، وعدد من الدراسات الأجنبية (دوليًا)، مع التركيز على الأهداف والمنهجيات والنتائج التي توصلت إليها كل دراسة.
- كما تتضمن المهمة تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات من حيث الطرح القانوني، وتفسير هذه الفروقات في ضوء الفروق التشريعية والثقافية.

أولاً: الدراسات السعودية

- دراسة منشورة في المجلة السعودية للعلوم القانونية (2021)
الهدف: تحليل مدى كفاية النظام السعودي في معالجة الجرائم الإلكترونية المدعومة بالذكاء الاصطناعي.
المنهجية: وصفي تحليلي مقارنة بين النظام السعودي وبعض التشريعات الدولية.
النتائج: وجود قصور تشريعي في تعريف الذكاء الاصطناعي ضمن المنظومة العدلية، وغياب ضوابط واضحة لتحديد مسؤولية المطور أو المبرمج عند ارتكاب الجريمة، والحاجة إلى تطوير وسائل الإثبات الإلكترونية.
- ورقة بحثية في مؤتمر الجرائم المعلوماتية (الرياض، 2022)
الهدف: بحث المسؤولية الجنائية لمستخدم الذكاء الاصطناعي في تنفيذ جرائم مثل الاختراق وانتحال الهوية.
المنهجية: تحليل لنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، مع طرح تطبيقات افتراضية.
النتائج: النظام لا يفرق بين الأفعال المرتكبة يدوياً وتلك المنفذة عبر أدوات ذكية، ما يستلزم تحديث النصوص القانونية لإدراج فصول خاصة بالذكاء الاصطناعي.

• رسالة دكتوراه في جامعة نايف للعلوم الأمنية (2022)

الهدف: دراسة المسؤولية القانونية للمطور والمستخدم والنظام الذكي ذاته.

المنهجية: منهج تحليلي مقارنة، مع الاستعانة بتطبيقات قضائية غربية.

النتائج: تحميل المستخدم كامل المسؤولية لغياب إطار قانوني ينظم دور المطور، وضرورة تحديد مفهوم "الاستقلال الجزئي" للأداة الذكية كمحدد للمسؤولية.

ثانياً: الدراسات الخليجية

- دراسة في مجلة الدراسات القانونية المعاصرة – قطر (2022)

الهدف: تقييم مدى فعالية القانون القطري في مواجهة الجرائم الإلكترونية المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

المنهجية: تحليل قانوني مقارنة مع بعض التشريعات الأوروبية.

النتائج: معظم القوانين تركز على النتيجة دون النظر إلى وسيلة التنفيذ؛ وتوصي الدراسة بتوسيع نطاق التعريفات القانونية لتشمل "الأدوات الذكية المستقلة".

- بحث أكاديمي – مجلة جامعة الإمارات (2023)

الهدف: تحديد المسؤولية القانونية في العلاقة بين المستخدم والمطور في الجرائم المرتكبة بأدوات الذكاء الاصطناعي.

المنهجية: تحليل نصوص القانون الإماراتي مع دراسات حالات افتراضية.

النتائج: غياب المسؤولية التضامنية بين المستخدم والمطور، وتوصية بإعداد تشريع خاص بالذكاء الاصطناعي ضمن قوانين الأمن السيبراني.

ثالثاً: الدراسات الأجنبية

- **Stanford Technology Law Review (2023)**

الهدف: دراسة مدى مسؤولية الأفراد عن قرارات الخوارزميات في الجرائم الإلكترونية.
المنهجية: تحليل مقارنة للقوانين الأمريكية والأوروبية مع تأطير نقدي جديد.
النتائج: اقتراح معيار قانوني يركز على "درجة السيطرة على الخوارزمية" كبديل عن معيار القصد التقليدي.

- **Computer Law & Security Review (2022)**

الهدف: بحث الأسس المدنية للمسؤولية عند حدوث أضرار رقمية بفعل الذكاء الاصطناعي.
المنهجية: دراسة حالات وتحليل لمفاهيم المسؤولية التقصيرية في القانون المدني.
النتائج: صعوبة إثبات الإهمال البشري في ظل التشغيل الذاتي؛ الحاجة إلى إدراج "مؤشرات التصميم الخاطئ" كعنصر للمساءلة.



• Yale Journal of Law & Technology (2020)

الهدف: إعادة تقييم مفهوم القصد الجنائي في ظل تدخل الذكاء الاصطناعي في الجريمة.

المنهجية: تحليل قانوني نظري مدعوم بأمثلة تقنية معاصرة.

النتائج: ضرورة تطوير مفهوم "القصد الخوارزمي" كمكمل أو بديل للقصد الجنائي التقليدي.

• تقرير صادر عن البرلمان الأوروبي (2022)

الهدف: وضع توجيه قانوني أوروبي جديد بشأن المسؤولية المدنية عن أنظمة الذكاء الاصطناعي عالية الخطورة.

المنهجية: تحليل تشريعي مقارنة ودراسة تأثيرات اقتصادية واجتماعية.

النتائج: المطالبة بإقرار توجيه خاص (Directive on AI Civil Liability) يفرق بين الأنظمة الخطرة والعادية ويضع آليات إثبات خاصة.

رابعاً: أوجه التشابه والاختلاف

• أوجه التشابه

1- الاعتراف بوجود فجوة تشريعية

- جميع الدراسات - سواء كانت سعودية أو خليجية أو أجنبية - أشارت بوضوح إلى قصور القوانين الحالية عن استيعاب الجرائم المرتكبة باستخدام الذكاء الاصطناعي. في السعودية، لوحظ غياب تعريف واضح للأداة الذكية ومسؤولية المطور. في الدراسات الخليجية، هناك غموض في تنظيم العلاقة بين المستخدم والمبرمج. أما الدراسات الأجنبية، فأقرت أيضاً بأن التشريعات التقليدية لا تواكب طبيعة هذه الجرائم الجديدة.

2- التركيز على الفاعل البشري كمركز للمساءلة

معظم الدراسات اتفقت على أن القانون، في شكله الحالي، يُحمّل الإنسان المسؤولية المباشرة سواء كان المستخدم أو المبرمج أو المشغل، ولا يعترف حتى الآن بمسؤولية الآلة ككيان مستقل.

3- أهمية تطوير آليات الإثبات

جميع الدراسات رصدت إشكالية في استخدام الأدلة الرقمية لإثبات النية أو العلاقة السببية في الجرائم المدعومة بالذكاء الاصطناعي، ودعت إلى تطوير تقنيات التحقيق والأدلة.

4- التخوف من الذكاء الاصطناعي كأداة للجريمة المتقدمة (الجريمة المركبة)

أجمعت الدراسات على خطورة أن يكون الذكاء الاصطناعي وسيلة لارتكاب جرائم دقيقة وصعبة التتبع، مثل التزييف العميق، والبرمجة الذاتية، والهجمات التنبؤية.

• أوجه الاختلاف

1- في عمق المعالجة القانونية

الدراسات السعودية والخليجية ما زالت تتناول الموضوع من زاوية حماية المجتمع ومراعاة القيم الدينية والثقافية، وغالبًا ما تكون حذرة في إعادة تعريف مفاهيم مثل "الركن المعنوي" أو "الفاعل".
الدراسات الأجنبية أكثر جرأة، وتطرح صراحةً ضرورة إعادة بناء المفاهيم القانونية التقليدية مثل "القصد" و "الإهمال"، وتعرض نماذج جديدة مثل "المسؤولية المستندة إلى التصميم" أو "القصد التقني".

2- في الجانب التشريعي المقترح

الدراسات السعودية غالبًا تكتفي بالدعوة إلى تعديل بعض مواد نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية.
الدراسات الخليجية تميل إلى اقتراح قوانين جديدة متخصصة بتنظيم الذكاء الاصطناعي ضمن البنية التشريعية للأمن السيبراني.

الدراسات الأجنبية تقدم مشاريع قوانين كاملة، وتوصيات بتبني توجيهات إقليمية، كما في حالة "Directive on AI Civil Liability" في الاتحاد الأوروبي.

3- في التعامل مع الذكاء الاصطناعي كـ "فاعل قانوني"

الدراسات الغربية لا تستبعد – بل تناقش بجدية – فكرة الاعتراف القانوني بالذكاء الاصطناعي كشخص معنوي جزئيًا، له صفة محدودة في تحمل المسؤولية، مثل الشركات.

الدراسات العربية – وبالذات السعودية – ترفض هذا الطرح تمامًا، لأنه يصطدم بجوهر المنظومة الفقهية التي تشترط العقل والتمييز للمساءلة.



4- في درجة وضوح الأمثلة القضائية أو التطبيقات العملية الدراسات الأجنبية توثق حالات فعلية أو شبه قضائية، وتُجري عليها التحليل القانوني. الدراسات السعودية والخليجية تعتمد أكثر على افتراضات نظرية وتطبيقات افتراضية، بسبب محدودية السوابق القضائية المحلية في هذا المجال.

5- في التصور المستقبلي لدور المشرع الدراسات السعودية والخليجية تميل إلى الانتظار والترقب، وإدخال إصلاحات تدريجية. الدراسات الغربية تدعو إلى تحرك استباقي شامل، يعيد تصميم النظام القانوني لمواكبة الذكاء الاصطناعي كتحدٍ وجودي للمسؤولية القانونية.

خامساً: تفسير الفروقات

أولاً: المرجعية القانونية

• السعودية (مرجعية الشريعة الإسلامية):

- يقوم النظام السعودي على مبادئ الشريعة الإسلامية، والتي تشترط في الفاعل الجنائي أو المدني وجود "العقل" و"التمييز" و"الإرادة" كأساس للمساءلة.
- وهذا يجعل من غير الممكن قانوناً تحميل الذكاء الاصطناعي - بوصفه آلة - أي نوع من المسؤولية، مهما بلغت درجة "استقلاله البرمجي".
- لذا تميل الدراسات السعودية إلى تجاهل فكرة مساءلة النظام الذكي ذاته، وتُبقى المسؤولية محصورة في البشر (المستخدم، المطور، المبرمج).

• الدراسات الأجنبية (مرجعية علمانية وتشريعية مرنة):

- في الأنظمة الغربية، لا يوجد قيد فقهي يمنع ابتكار مفاهيم قانونية جديدة، بل إن الفكر القانوني الحديث يستند إلى قابلية القانون للتطور حسب مقتضيات التقنية.
- ولهذا نجد أن بعض الدراسات تقترح منح الذكاء الاصطناعي "شخصية قانونية محدودة" أو مساءلته كـ "كائن مبرمج"،

ثانيًا: البيئة التشريعية والتنظيمية

- السعودية والخليج (تشريعات قطاعية وتقليدية):

- الأنظمة العربية عمومًا تعتمد تشريعات قطاعية ومفككة – أي أن كل قانون ينظم مجالًا محددًا (نظام الجرائم المعلوماتية، نظام التجارة الإلكترونية، إلخ) – مما يُضعف قدرتها على معالجة موضوع مركّب كالذكاء الاصطناعي الذي يتقاطع مع عدة مجالات.
- هذا ما جعل الدراسات الخليجية والسعودية تركز على إصلاح مواد قائمة بدل اقتراح قوانين مستقلة، لعدم توفر بنية تشريعية جاهزة لاستيعاب هذا الكيان الجديد.

- الغرب (تشريعات موحدة وشاملة):

- كثير من الدراسات الأجنبية نابعة من بيئة قانونية تعتمد "التشريعات الإطارية" أو "القوانين الشاملة"، مثل لوائح الاتحاد الأوروبي (GDPR - AI Act)، وهي تتيح تقديم حلول شاملة وسابقة للواقع التقني.

- لذلك نجد اقتراحات في الدراسات الغربية لتوجيهات أو قوانين جديدة بالكامل، وتضمن المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي ضمن منظومة قانونية عامة تشمل السلامة، الخصوصية، المسؤولية، والحوكمة الرقمية.

ثالثًا: الثقافة القانونية والفكر الأكاديمي

• السعودية والخليج (نزعة تحفظية):

- الفكر القانوني العربي، وخصوصًا السعودي، يتسم بالحدز في تبني مفاهيم قانونية حديثة، ويرى في "الاستقرار القانوني" قيمة لا ينبغي المساس بها بسهولة.

- لذلك نجد الدراسات السعودية تكتفي بتوصيات مثل: "تعديل المادة كذا"، أو "إضافة فقرة"، بينما تُحجم عن اقتراح هياكل قانونية جديدة أو إلغاء المفاهيم التقليدية.

• الغرب (نزعة نقدية وإبداعية):

- على النقيض، تُشجّع المدارس القانونية الغربية الباحثين على نقد الأطر التقليدية واقتراح بدائل، حتى وإن كانت جذرية أو تتحدى الأسس الراسخة. لهذا نجد أفكارًا مثل:

■ القصد الخوارزمي

■ التحكم البرمجي كمعيار للمسؤولية

■ الشخصية القانونية الجزئية للأنظمة الذكية

- وهذه كلها مفاهيم غائبة تمامًا في الدراسات الخليجية.

الخلاصة

- استعرضت هذه المهمة عددًا من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع المسؤولية القانونية عن الجرائم الإلكترونية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وذلك في ثلاثة أطر مرجعية: السعودي، الخليجي، والأجنبي.
- وقد جرى تحليل هذه الدراسات من حيث أهدافها، ومنهجياتها، والنتائج التي توصلت إليها، مع إبراز أوجه التشابه والاختلاف بينها، وتفسير تلك الفروقات في ضوء السياقات القانونية والثقافية والتشريعية المختلفة.
- ومن خلال هذا التحليل، تبين أن هناك اتفاقًا عامًا بين الدراسات على وجود فجوة تشريعية تتطلب المعالجة، إلا أن طرق الطرح والمعالجة اختلفت تبعًا لطبيعة النظام القانوني في كل بيئة.
- فبينما اتسمت الدراسات الأجنبية بالجرأة في إعادة بناء المفاهيم القانونية التقليدية، كانت الدراسات السعودية والخليجية أكثر تحفظًا، حيث تمسكت بالمفاهيم الكلاسيكية للمسؤولية القانونية، وركزت على تحديث النصوص القائمة بدلاً من اقتراح هياكل قانونية جديدة.
- تُبرز هذه المهمة الحاجة الملحة إلى تطوير الأطر التشريعية في النظام السعودي بشكل يتناسب مع واقع الذكاء الاصطناعي، مع الاستفادة من التجارب المقارنة بما لا يتعارض مع الأسس النظامية والمرجعية الفقهية في المملكة.
- كما تقدم المهمة للباحث قاعدة تحليلية تمهّد لبناء إطار نظري متماسك ومواكب للتحديات التقنية المستحدثة، يُسهم في بلورة أطروحة علمية دقيقة ومعقدة.



Thank You